كل اثنين

الهدف الاكبر بين فكي تكتيك المصالح ومنطق العدل

د.ثائر كريم

يشكل ما ابدته أغلب القوى السياسية والمدنية من وقوف صلب وراء تطوير عملية التغيير السياسي لعراق مابعد نظام الاستبداد تحولا نوعيا في تاريخ هذه البلاد، فللمرة الاولى يرى الناس كيف اجتمع بسلام معا الاسلاميون والاكراد والقوميون العرب والشيوعيون وشيوخ العشائر وقادة الاقليات القومية واللغوية فضلا على اللبراليين، وللمرة الاولى سمع الناس كيف ان هؤلاء جميعا مابرحوا يعلنون-منذ سقوط نظام الشمولية الطائفية الى اعلان نتائج الانتخابات عن رغبتهم جميعا في التوحد حول عراق جديد، تعدديا وشفافا وقانونيا.

هكذا تكلم ابراهيم الجعفري وعبد العزيز الحكيم وبرهم صالح واياد علاوي وهوشيار زيباري وغازي الياور واحمد الجلبي وحميد مجيد ومحسن عبد الحميد، وهكذا اعلن حسين الشهر ستاني وهناء أدور وتوفيق الياسري ومشعان الجبوري واياد جمال الدين والقادة التركمان والفيلية واليزيديون والصابئة والشبك.

ليس من المبالغة عد هذا الالتزام السياسي المتين، الذي رفع وحدة الهدف الاكبر الى مصاف النجمة الهادية، واحدا من بضعة تحولات فادحة الاهمية نشأت في عراق مابعد الطغيان سلوك يدعو للفخار حقاً.

بيد ان هذا التوحد في الهدف المعلن يتعرض الان الى اقسى الاختبارات ارتباطا بتشكيل الحكومة الانتقالية وكتابة القانون الاساسي الذي ستحكم بموجبه البلاد.

فمن امثلة هذه الاختبارات التي تتعلق بشكل العملية السياسية، ثمة انسيابية تشكيل الحكومة على امتن مايمكن من الاجماع الوطني، وزج اوسع مايمكن من القوى السياسية والمدنية في عملية كتابة الدستور وخلق اوسع مايمكن من الاجماع الشعبي على الدستور الجديد، وتحفيز اكبر مايمكن من الطبقات والفئات الاجتماعية للمشاركة في انتاج العراق الجديد ودستوره.

ومن التحديات الكبرى التي تتعلق بمضمون العملية السياسية ولحظاتها الاستراتيجية هناك، الموقف من ضمان الحريات المدنية والحقوق السياسية للمواطنين ومدى تعارض الدين معها في حال عده مصدرا وحيدا للتشريع والموقف الملموس من توزيع الصلاحيات والسلطات والموارد الخاصة بالنظام الاتحادي (الفدرالي) بين المركز والمناطق الاخرى في حال قيامه على اساس قومي جغرافي والموقف من كركوك وفيما اذا كانت مدينة عربية او كردية والموقف من الحكومة الاسلامية اذا باتت خيارا حاسما لدى فصائل اسلامية معينة، حتى ان كان في الكمون.

وفضلاً عن هذه التحديات، فان تلك النجمة الهادية يمكن ان تتضبب رؤيتها بعنف وقد تختفي بفعل هزات التكتيك او شطحات الخطاب السياسي، يدرك الناس ان جل سياسات التكتيك السياسي يكمن وراءها سعي لتعظيم المصالح الفئوية او القومية او المذهبية او ما شاكل على حساب مصلحة مستقبل العراق تعدديا وحرا واتحاديا.

لعل بعض القادة الاكراد في طريقهم الى ان يتميزوا في خلق هذه الهزات، ويأمل كثيرون بان يأتي يوم احسن من الامس ولا تظهر فيه هذه الهزات، يقول زعيم كردي بارز مثلا (الحقيقة ان في العراق أمتين مختلفتين، عربا وأكرادا، واذا قبل الاكراد بالبقاء ضمن اطار العراق بهذا الشكل الفيدرالي او ذاك فان الشعب الاخر يجب ان يكون ممتنا لهم) تلك هزات لامعنى لها، وهو خطاب لايترك (في احسن الاحوال) الا المرارة في القلب ووخز الاسى ويمكن ان تستتبع هذه الهزات (في أسوأ الاحول) ردات فعل عكسية تماما، ليس من قادة الفكر واقطاب السياسة الاخرين حسب، بل من الناس ايضاً، ولا سيما من الكرد فالجميع يعرف ان بين العرب مئات الالاف من الذين وقفوا بمبدئية ثابتة ضد محاولات سحق الكرد وامنوا بحقهم في وطن امن، والجميع يعرف ان ثمة التزاما ثابتا ابدته جل القوى السياسية والمدنية في العراق لمضمون (الفيدرالية) وباتت الاتحادية وحق القوميات والاقليات بديهيات مبدئية في الخطاب السياسي السائد، والكل يلهج بذكرى حلبجة والانفال وضحايا الشعب الكردي.

اذا اراد الكرد ان يستقلوا واعتقدوا ان شروط الدولة الكردستانية متوفرة لهم الان فمرحى بذلك ولتفتح له الصدور وتقبل به الضمائر، واذا اعتقدوا ان حدود القوة الكردية لايناسبها الانتماء للعراق بل لا تتناسب الا مع دولة كردية فاهلا بذلك، ومن الممكن، نظريا، الدخول في مفاوضات الانفصال ورسم الحدود وتقسيم الموارد وربما ترحيل الناس من كلا الطرفين وما الى ذلك، ومن الممكن ان تفض مسالة كركوك بطريقة واخرى، قسمة عادلة بين أهل البلاد من كل اطيافهم، ولتكن الامم المتحدة حكما، للكرد حقهم القومي المشروع في دولتهم ولتكن اليوم قبل غد لتتأسس دولة كردستان اذا اراد الناس ذلك ودخل القادة في حوار حقيقي على ذلك واذا رفض الاخرون (وهو رفض لامعنى له في منطق تقرير المصير قوميا ومنغلق على نفسه في منطق التجربة التاريخية المعاصرة للعراق) فان قبولهم بالفدرالية والتعددية والاختلاف ليس الا نفاقاً، وستكون المحصلة، بلاشك عوداً على بدء: شمولية طائفية من نوع اخر او شوفينية قومية او احتلال ولكن في كل الاحوال، ليس هناك منة لاحد على أحد في العيش معا في بلاد الاحرار، أنا لا أمن على اهلي في العيش بين ظهرانيهم، وأنا لا امن على غير اهلي في العيش معاً، الكل احرار في الخروج من الاطار واحرار في الدخول اليه، وفي الحقيقة ان ضمان حرية الدخول والخروج هي التي تؤسس لعراق موحد توحيدا صلبا لاتخذله مكوناته.

ولكن، ايضا اذا راى الكرد ان مصلحتهم في العيش في ظل عراق موحد ديمقراطيا فان هناك شرطا اساسيا واحداً لاغير: قبول الانتماء لهذا الوطن على وفق مبدأي العدل والمساواة السياسية قبولا حاسما قبول الانتماء (بلا منة)، قبوله في كل الجسد، في القلب والضمير مع العقل والمنطق، قبوله بكليته، وان كان مع تبني منطق التفاوض المستمر على آليات توزيع الموارد الاقتصادية والسياسية والقيمية.

القبول في الانتماء للوطن العراقي ولاء لهويته الكبرى، الهوية العراقية التي تتكون الان، ارضية ثابتة حاوية لكل الولاءات الصغرى آنذاك، يصبح قبول الهوية العراقية التزاما سياسيا ثابتا بدولة القانون التي هي روح الامة العراقية الجديدة وصلبها، الامة العراقية ككل انساني جديد قائم على وحدة التنوع، وآذ ذاك تضحى الهوية العراقية مبايعة مطلقة لمكونات البلاد المختلفة لمنطق العدل في اطار الامة.

فهل سيتوحد القلب الكردي مع العقل في تبني منطق الهوية العراقية الجديدة ام سيبقى التارجح السياسي قائما في الافق سائرا ابدا على وفق سياسات تكتيك المصالح؟

المرجعيات الثقافية لفكرة الإصلاح والثورة في العراق

ميثم الجنابي

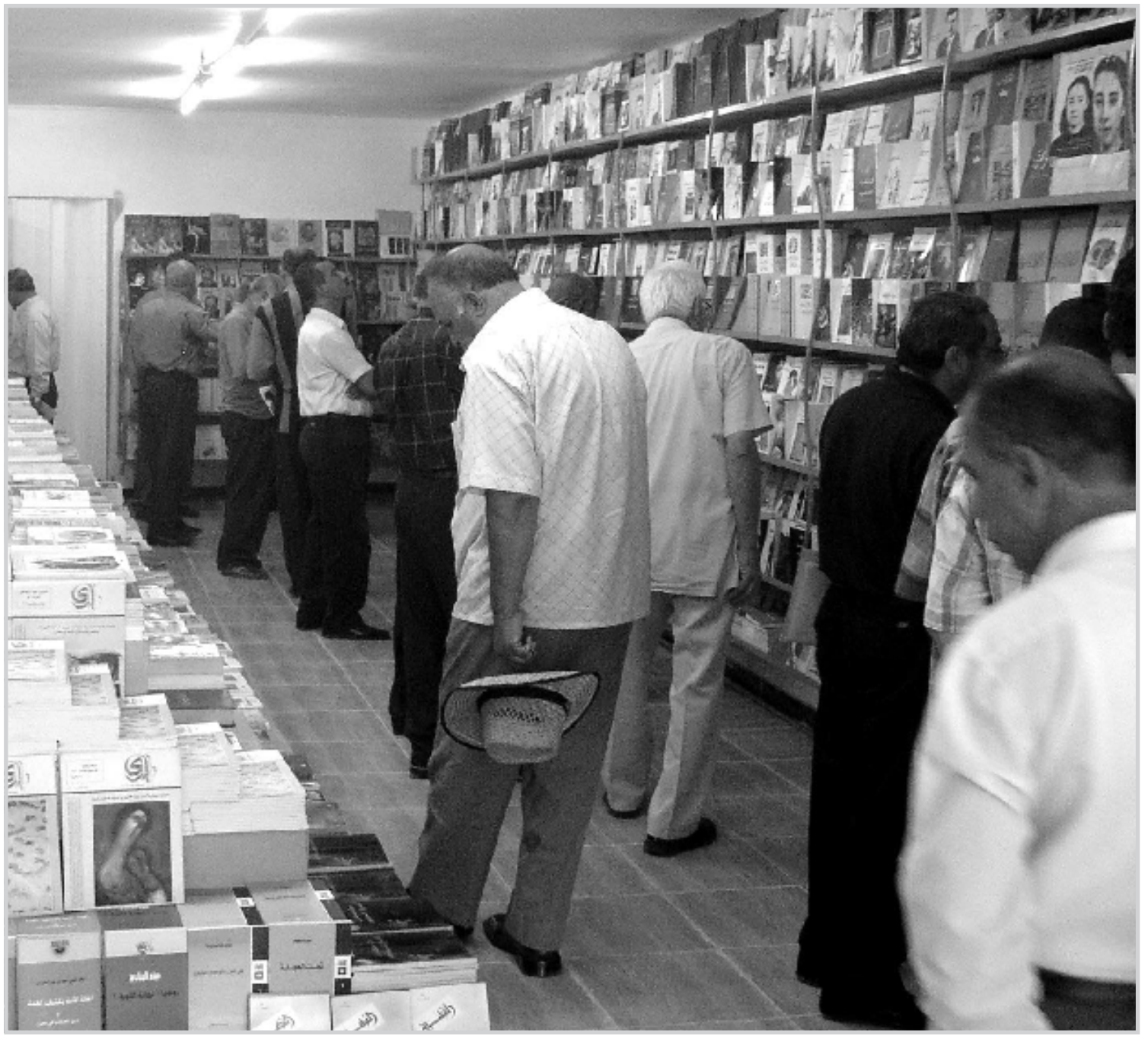

إن الانقلابات الكبرى في التاريخ هي عين الاستقامة فيه. ليس ذلك لان هذه الانقلابات تعكس مساعي الخيال المبدع في بناء نظام افضل فحسب، بل لأنها تمثل الاستعدادات القائمة فينا. أما الحصيلة الواقعية فإنها عادة ما تتجلى في فرح طاغ للانتصار والتقدم أو في حزن عميق للسقوط والهزيمة. وفي كليهما تهذيب للرؤية وترسيخ لليقين بحقيقة الاستقامة. ولا معنى للاستقامة هنا سوى التوازن أو الاعتدال أو الاستقرار.

من هنا يختلف تحديد ماهية الانقلاب وحقيقته. فهو ثورة عند بعضهم وثورة مضادة عند بعضهم الآخر، عدالة عند بعضهم وجور عند الآخرين، بناء عند بعضهم وهدم عند بعضهم الآخر، كما أن الاستقرار(التوازن أو الاعتدال) جمود عند بعضهم وانتظام عند الآخر، مستنقع عند بعضهم وروضة عند الآخر، خنوع عند بعضهم ورضاء عند بعضهم الآخر.

وهذه الحالة يقف أمامها العراق حاليا في مواجهته تحديد ماهية الانقلاب الهائل الذي تعرض له بأثر سقوط التوتاليتارية والدكتاتورية. وإذا كان الإجماع الظاهر يصب في اعتبار ما جرى ثورة وعدالة واستقراراً وروضة، فإن القوى التي لم تجرأ على القول بنقيضه هي التي وجدت في الإرهاب الفعلي والشامل أسلوبا (للبرهنة) عليه، وهي ظاهرة ليست غريبة، بل انها (طبيعية) من حيث حوافزها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم، فإن قوة الإرهاب و(التحدي) هي دليل على قوة الانقلاب التاريخي الذي حدث في العراق، وهي قوة آخذة في الذبول والأفول بسبب هامشيتها التامة، إلا أنها مدمرة ومخربة شأن كل قوة هامشية، خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار طول الزمن الذي عاشته وفرخت فيه وهي على هرم السلطة.

بعبارة أخرى، إن مواجهة هذه القوة الهامشية وتحديها للاحتمالات الهائلة في ماهية الثورة الاجتماعية والإصلاح الشامل في العراق هو الذي يجعل منها قوة تفور في نزوعها الهمجي، وهي حالة ضرورية فيما يبدو حتى تنفث لهاث زمنها الغريزي لكي تتوفر للعراق إمكانية العمل بمعايير ومقاييس التاريخ الفعلي، أي العمل حسب قواعد التراكم الضروري لحقيقة الدولة والمجتمع المدني من خلال القانون والشرعية والنظام الديمقراطي، فهي العملية الضرورية الملازمة لكل انقلاب تاريخي هائل يسعى للعيش حسب معايير الحق وقواعد القانون.

بمعنى أن للتاريخ (منطقه) الخاص في بحثه عن قواعد اليقين في التوازن من خلال الانقلابات. فالانقلابات هي أيضا خلخلة لليقين في التوازن القائم وإعادة تأسيسه من خلالها باعتبارها أسلوب البحث عن توازن افضل وأتم. وما يجرى في العراق حاليا هو صورة نموذجية لذلك. فالاضطراب والعنف والفتنة هي الأسلوب الواقعي لخلخلة كل الأعماق الدفينة للتوتاليتارية والدكتاتورية المتراكمة في زمن العراق المعاصر لإعادة تركيبها في تاريخ جديد له مبني على قيم الاستقرار الشرعي والسلام الاجتماعي والحركة الحية للصراع السياسي الديمقراطي. بمعنى البحث عن الاحتمالات الواقعية والعقلانية للتوازن الضروري في الدولة والمجتمع والنظام السياسي والثقافي الذي افتقده العراق في مجرى السيطرة المحكمة للتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. فالتوازن ليس جمودا ولا استسلاما، بل هو فاعلية دائمة، لأنه يفترض في صيرورته التاريخية وكينونته المثالية صراع المتضادات والسعي نحو الكمال.

بهذا المعنى يمكن القول ان الانقلابات الأصيلة تعكس في كلها متضادات الوجود والوعي في بحثهما عن نظام (أو توازن) أمثل بوصفه تجليا للحقيقة والعدالة والحرية والجمال والحق. وهي الحصيلة التي يمكن وضعها في الاستنتاج القائل ان ديناميكية كل وجود في توازنه، كما أن ديناميكية التوازن تفترض في آن واحد الإدراك العقلاني للمبادئ، والوجدان الأخلاقي للغايات، واللذين تتوقف عليهما كيفية التوازن وعمقه ومحتواه. بصيغة أخرى: إن ديناميكية التوازن رهن بمنظومة المرجعيات الثقافية. إذ لكل انقلاب مرجعياته الثقافية، وهو الأمر الذي يحدد عند الأفراد والأحزاب والأمم قيمته في التاريخ (والصيرورة) ومعناه في الروح (والثقافة) وأثره في المصير (الفردي والاجتماعي والقومي).

وعندما نضع (تاريخ) العراق المعاصر على محك هذه الفكرة، فإننا نتوصل إلى أن تاريخه كان مجرد زمن خارج كينونته السياسية — الثقافية. من هنا تأتي ضحالة قيمته بالنسبة للوجود (والتاريخ) وسطحيته في الروح (والثقافة) وأثره المخرب في المصير (القومي). كل ذلك يبرهن على أن قيمة الانقلابات ومعناها وأثرها مرتبط بمدى وعمق المرجعيات الثقافية الخاصة وكيفية ومستوى التأسيس عليها، وهو أمر يكشف عن أهمية التأسيس الثقافي للعقائد (الأيديولوجيات) وجوهرية العقائد بالنسبة لتشخص الرؤية القومية واستراتيجيتها المرئية وغير المرئية. من هنا تأتي قيمة الانقلابات الفكرية (كالتجديد والإصلاح والثورة) في حال استنباطها من كينونة التجارب التاريخية للأمم نفسها، فليست للانقلابات الفكرية قيمة حقيقية واثر جوهري فعال في التاريخ السياسي للأمم ما لم تتكامل في ترسيخ التقاليد التاريخية نفسها وتتصير في منظومات واعية لذاتها، فهو الأسلوب الوحيد لديمومة فعلها الإيجابي في السلوك (الاجتماعي —السياسي) والوعي (الثقافي —القومي في مختلف ميادينه)، وإلا فإنها تصبح مجرد تجريبية تندثر بموت أصحابها.

إن غياب المرجعيات الثقافية الخاصة، أو عدم إدراك الواقع بمعايير التجربة التاريخية ومقولات الثقافة للامة، يجعل من الوعي السياسي للأفراد والنخب والأحزاب والمجتمعات تعاليم مدرسية قابلة للتبخر والنسيان نتيجة لافتقادها تاريخها الخاص. فالتاريخ الحق هو سلسلة وعي الذات في العقل والوجدان. وليس هذا الوعي بدوره سوى أسلوب ومظهر التاريخ السياسي نفسه، كما أن التجانس الدائم (أو التوازن الديناميكي) بين وعي الذات الثقافي والتاريخ السياسي هو مقدمة الاستمرار الدائم للإبداع في مختلف نواحي الحياة. وإلا فإن حياة الأفراد (القادة) أو الأحزاب أو العائلات أو العشائر تصبح معيارا للزمن (التاريخ)، وهو اقبح أنواع الزمن لأنه لا حياة فيه، فالانقلابات الحقيقية هي تلك التي تعي أبعادها التاريخية الذاتية، فلكل انقلاب أبعاده المتنوعة في الوجود والوعي الاجتماعيين. انه يتبلور في الروح والجسد (الاجتماعي والقومي) من خلال الكيفية التي يجرى بها إدراك قيمته ومعناه وأثره بالنسبة للمصير التاريخي للأمم نفسها.

وعندما نضع الفكرة القائلة أن الانقلاب الحقيقي هو الذي يعي أبعاده التاريخية الذاتية، على محك التاريخ العراقي المعاصر أو ننظر إليها من خلال موشور الوعي الذاتي التاريخي العراقي، فإننا سوف نقف أمام فقر مدقع في العلم والعمل، بمعنى غياب الرؤية التاريخية الواعية لذاتها بهذا الصدد، وبمعنى وقوفنا أمام ضعف شبه شامل فيما يتعلق بحقيقة المعاناة الفعلية المتعلقة بصياغة فلسفة وطنية تعي مشاريع البدائل ضمن حدودها التاريخية وإمكاناتها الفعلية.

فالتيارات الوطنية العراقية، التي أسهمت منذ عشرينيات القرن العشرين في تأسيس الأبعاد الوطنية للعراق كانت أسيرة الصعود المفاجئ للعراق بهيئته الحالية وانعزاله عن مكونه العربي. فقد كان التاريخ السابق لوجودها ضمن الكيان العثماني كينونة ناقصة، من هنا كانت وراثتها لذاتها تعاني نقصاً مقلقاً بصدد كيفية تأسيس الأبعاد الوطنية للعراق الجديد، ومن هنا، كان همهما الأكبر موجها صوب التأسيس الفعلي لحدوده الخارجية وبناء مؤسساته الداخلية، وهو التيار الذي استطاع أن ينجز الحد الأدنى الضروري في بناء الهوية الوطنية العراقية، وهو الإنجاز الفعلي لحقيقة الإصلاح والثورة الممكنة في ظروف العراق آنذاك.

أما التيارات الشيوعية العراقية فقد كانت وريثة التجارب الخارجية، ومن ثم لم يكن (تنظيرها) للقضايا الوطنية الكبرى عموما اكثر من ترديد أجوف لشعارات لم تدرك على الدوام حقيقتها ومعناها، أو أن إدراكها كان مستلبا بمستوى فهمها التأويل الذي يقدمه الآخرون. إذ لا نعثر عندها على رؤية واضحة المعالم لها أبعادها التاريخية الوطنية، بمعنى انها لم تؤسس لفلسفة تاريخية خاصة بالعراق تستند بدورها إلى فلسفة تاريخية عن العالم العربي، إذ لم يتعد ما كانت تعتقده فكرا بهذا الصدد اكثر من كومة شعارات مغرمة بالدفاع عن الاقليات، وهي نفسية وذهنية لا يمكنها أن تبدع فلسفة شاملة لحقيقة الإصلاح والثورة في العراق، وهو الأمر الذي جعلها على الدوام خارج المعاناة الفعلية لتأسيس الرؤية الوطنية (العراقية أو الأممية) والقومية (العربية) للإصلاح والثورة.

أما التيارات القومية العربية فقد كانت تعاني ضعفاً جوهرياً في مستوى تأسيسها لطبيعة ومستوى العلاقة الواقعية والضرورية بين العراق والعروبة. من هنا كان افتقاد العراق لقيمته الذاتية بمعايير العروبة، وهو أمر كان لابد له من أن يؤدي من خلال تركيز السلطة وافتقاد الشرعية في تداولها وسحق المجتمع المدني، إلى إفراغ كل المعاناة الكبرى التي أسهم التيار القومي العربي في رسم حدود العراق المعاصر، مما افرغ بدوره قيمة معاناته في رسم ملامح الثورة والإصلاح. أما النتيجة الفاقعة لكل ذلك فقد تمظهرت بصورة همجية تامة في مرحلة سيادة البعث.

أما التيارات القومية للاقليات فانها كانت مشغولة أساسا بالحصول على شروط افضل لقومياتها ضمن المحيط العراقي، بمعنى أن صراعها لم يكن مرتبطا بالفكرة العراقية كما هي، وهي الصفة المميزة للحركات القومية الكردية. وهو أمر كان مرتبطا بضعف اندماج الأكراد بالعراق العربي وضعف تكاملهم في قومية تعي حدودها التاريخية والثقافية والجغرافية، لهذا كان تاريخها في العراق مجرد زمن الصراع والتخريب المتبادل للحركة القومية الكردية والوطنية العراقية، مما أفرغها من أي أسهام جدي في بناء فكرة الإصلاح والثورة في العراق على أسس ثقافية. أما الحركات القومية التركمانية والكلدآشورية فإنها كانت ضعيفة ومحصورة بين صراعات لم تكن طرفا أساسيا فيها، فقد كان التركمان يعانون عقدة المرحلة التركية -العثمانية، بينما كان الكلدآشوريون يعانون ثقل التهجير والإبادة اللذين تعرضوا لهما على أيدي الأكراد والأتراك. كل ذلك جعل إسهامهم الوحيد بهذا الصدد يقوم في مساعي الاغتراب عن صراعات خارج حقيقة التأسيس الفعلي لفكرة الإصلاح والثورة في العراق.

أما التيارات الإسلامية فإنها انطلقت من عقائد لا علاقة لها بالتاريخ والقومية. مما جعل من رؤيتها السياسية تأملات لاهوتية مطعمة بالوطنية والقومية، الا انه لا علاقة جوهرية لها بهما. فقد كانت المعاناة الفعلية للحركات الإسلامية السياسية في العراق تقوم في تأسيس فكرة الإصلاح والثورة على مبادئ الإسلام المجرد عن التاريخ والقومية والوطنية، أو أن هذه المكونات الثلاثة لم تكن اكثر من مظاهر عارضة لفكرة الإسلام الجوهرية. من هنا تطابقت فكرة الإصلاح والثورة في العراق عند التيارات الشيعية مع فكرة المذهب (الاثني عشري) ونقاوته، بينما تحولت عند التيارات السنية إلى جزء من الاندماج بالسلطة، وهو الأمر الذي جعل اغترابها عن حقيقة القومية يصل إلى ابعد نماذجه الغريبة عندما جرى غرس الأوهام الخربة عن مطابقة الشيعة العراقيين مع العجم، ومطابقة أنفسهم مع العرب، مع أن قبائل العرب الأصلية هي بين الشيعة أساسا. بينما لم يهتم الشيعة بهذه القضية لاعتبارات مذهبية ونفسية، إذ لم يعانوا عقدة القومية لأنهم عرب بالفطرة والسليقة والنسب والوجود، كما لم يتنازلوا عن هم التشيع لأنه أعلى وأغلى من السلطة وممتلكاتها، مما جعل منهم ملاذ الأقوام والأديان والطوائف جميعا! أي القوة الأممية الفعلية في العراق، وهو الأمر الذي يجعل منها إحدى أهم الحاضنات الفعلية والأكثر استعدادا لتمثل حقيقة الثورة والإصلاح في العراق.

إن النقص الجوهري في التأسيس النظري والعملي لفكرة الثورة والإصلاح على أسس المرجعية الثقافية الخاصة عند جميع القوى السياسية في العراق على امتداد تاريخه المعاصر يكشف عن ضعف معاناتهم الفعلية بهذا الصدد. وليس اعتباطا أو مصادفة أن يستحوذ التيار الراديكالي على العراق المعاصر ويجعل من تاريخه مجرد اجترار للزمن وسحق مكونات وعناصر وعيه الذاتي، وهو واقع يبرهن على الحقيقة القائلة ان يستحيل تأسيس منظومة للإصلاح والثورة في العراق المعاصر من دون وجود منظومة من المرجعيات الثقافية، بعبارة أخرى: إن العراق بحاجة إلى فلسفة للإصلاح والثورة تستمد مقوماتها من حقائق تاريخه الكلي، وهي حقائق متراكمة في خصوصية تكونه التاريخي الثقافي، ومنها فقط يمكن بناء منظومة مرجعياته الثقافية، أي منظومة المرجعيات النظرية والعملية القادرة على توجيه مشاريع البدائل الواقعية العقلانية الفاعلة في بناء الدولة العصرية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني والثقافة الإنسانية، وهي مهمة يمكن أن تنجزها ما ادعوه بفلسفة (الاستعراق)، والمقصود بها فلسفة بناء الهوية الوطنية العراقية الجديدة بوصفها الحاضنة الكبرى لمشاريع البدائل المتعلقة بالثورة والإصلاح في العراق، وهي فلسفة تستند إلى عشرة مبادئ عامة هي:

١-إن العراق ليس تجمع أعراق.
٢-إن العراق هوية ثقافية سياسية.
٣-إن العراق غير معقول ولا مقبول خارج وحدة مكوناته الرافدينية - العربية - الإسلامية.
٤-إن العربية - الإسلامية هي جوهر ثقافي.
٥-إن الاستعراق هو مضمون الهوية الثقافية المفترضة للعراق والعراقية.
٦-إن الاستعراق هو الحد الأقصى للقومية في العراق.
٧-إن الاستعراق هو البيت الذي تتعايش فيه جميع القوميات في العراق بصورة متساوية ومنسجمة.
٨-إن الاستعراق هو ضمانة البقاء ضمن الهوية التاريخية الثقافية للعراق والاحتفاظ بالأصول القومية الذاتية له.
٩-إن الخروج على الاستعراق هو رجوع إلى العرقية، ومن ثم فهو خروج على منطق الهوية الثقافية للعراق والعراقية وعلى مكونات وجودهما الجوهرية.
١٠-إن الخروج على الاستعراق هو خروج على الحكمة الثقافية والسياسية لتاريخ العراق، ومن ثم فهو خروج على القانون أيضا.

إن فكرة (الاستعراق) هي فلسفة الحد الأدنى الضروري والعام للوحدة الوطنية، فهي الفكرة التي يمكنها أن توفر دوما الشروط الضرورية لوحدة الدولة والمجتمع، وبالتالي احتواؤها على القدر الضروري لتجسيد الإجماع التام على المبادئ الكبرى المتعلقة بإقامة دولة القانون والمؤسسات الشرعية والعمل بالدستور الثابت والفعل حسب قواعد المجتمع المدني، الأمر الذي يجعلها فلسفة قادرة على توجيه مضمون الثورة والإصلاح ضمن مسار الرؤية الاجتماعية والوطنية العراقية.